



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة مصايد الأسماك

الدورة الثانية والثلاثون

روما، 11-15 يوليو/تموز 2016

خطة 2030، أهداف التنمية المستدامة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

موجز

تعطي هذه الورقة الإعلامية معلومات إضافية عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 دعماً للوثيقتين COFI/2016/8 و COFI/2016/9.



mq652

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريع (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

1- أقرّ مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المنعقد في عام 2015 خطة التنمية المستدامة لعام 2030¹ التي تتضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غايةً تغطي مجموعة شاملة من المسائل المتعلقة بالتغيرات التكنولوجية والمؤسسية والسياساتية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. وتنطبق خطة عام 2030 على جميع الدول وتدمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، كما تشكل دليلاً للدول الأعضاء لمنظمة الأمم المتحدة ولغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات أخرى في ما يتعلق بالفرص والتحديات والاحتياجات القادمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في كل القطاعات بهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع. وترد عناصر تشكل جوهر عمل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - الأمن الغذائي والتغذية، والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها استخداماً مستداماً - في أهداف التنمية المستدامة. وقد دعمت الفاو بشكل نشط العملية الحكومية الدولية لما بعد عام 2015 والتي أدت إلى اعتماد خطة عام 2030.

2- وتضع خطة عام 2030 رؤية خاصة بعالم يتّسم بقدر أكبر من العدالة والازدهار والسلم والاستدامة ولا يُستثنى منه أحد، ذلك أنها تسعى جاهدةً إلى بناء عالم عادل وقائم على الحقوق ومنصف وشامل للجميع². ولا تدعو الخطة فقط إلى القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية وإلى النفاذ العالمي إلى الرعاية الصحية - مع التركيز بشكل خاص على القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين - إنما تطالب أيضاً بالقضاء على جميع أشكال الإقصاء وانعدام المساواة في كل مكان. ولا بد من تعزيز النمو الاقتصادي المضطرب والشامل والمستدام إضافةً إلى العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع. وإن أهداف التنمية المستدامة هي أداة حقيقية للتحوّل، وهي مترابطة أيضاً، مما يتطلب نُهج وتوليفات جديدة لكيفية تكامل السياسات والبرامج والشراكات والاستثمارات من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

3- وتشير خطة عام 2030 صراحةً إلى إطاري عمل عالميين إضافيين اعتمداً في عام 2015 ويكفلان الطموحات والأولويات المحددة في خطة عام 2030 ويعززانها، وهما: خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ. وتدعم خطة عمل أديس أبابا³ الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ لخطة عام 2030 وتكملها وتساعد على استجلاء سياقها. وهي تتعلق بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النظمية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة. وقد انتهت الدورة الحادية

¹ منظمة الأمم المتحدة. 2015. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. قرار اعتمده الجمعية العامة في 25 سبتمبر/أيلول 2015. A/RES/70/1

www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E
<https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/21252030%20Agenda%20for%20Sustainable%20Development%20web.pdf>

² مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، 2016. تعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. دليل مرجعي لفرق الأمم المتحدة القطرية (فبراير/ شباط 2016). مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

<https://undg.org/wp-content/uploads/2015/10/UNDG-Mainstreaming-the-2030-Agenda-Reference-Guide-Final-1-February-2016.pdf>

³ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.
www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf

والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ بالاعتماد التاريخي لاتفاق باريس⁴. فينبغي أن تتكيّف الزراعة، بما في ذلك قطاعي الغابات ومصايد الأسماك، مع آثار تغيّر المناخ وأن تعزز قدرة نظم إنتاج الأغذية على الصمود من أجل بقاء عددٍ متنامٍ من السكان. وينبغي أيضاً معالجة هذه القضايا باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من خطة عام 2030 التي تستوجب تعاوناً دولياً على أوسع نطاق ممكن بهدف الإسراع في خفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي ومعالجة مسألة التكيف مع الآثار السلبية لتغيّر المناخ.

4- وتكمن كل من العلاقة الأساسية بين الناس والأرض والسبيل لتحقيق النمو الشامل والمستدام، في الزراعة والأغذية، أي في كميّة زراعة المواد الغذائية وإنتاجها واستهلاكها والتجارة بها ونقلها وتخزينها وتسويقها. وفي الواقع، تشدد خطة عام 2030 على الناس والأرض والازدهار والسلم والشراكة. وتسلّط الفاو الضوء⁵ منذ مدة على مسألة أن الأغذية والزراعة هما المفتاح لتحقيق هذه الخطة.

5- أجرت فرق البرامج الاستراتيجية في الفاو تحليلاً شاملاً لأهداف التنمية المستدامة لتقييم درجة المواءمة بينها وبين أهداف الفاو الاستراتيجية. وتظهر النتائج اتساقاً قوياً بينهما، فيما يُحتمل أن يساهم الإطار الاستراتيجي ورؤيته⁶ المتعلقة باستدامة الأغذية والزراعة في التنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

6- وفي الواقع، ترتبط العديد من أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وبالتنمية المستدامة لقطاع الأغذية البحرية بشكل عام. ويبرز الهدف 1 (القضاء على الفقر بجميع أشكاله) والهدف 2 (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة) في رؤية الفاو بشأن الحد من الفقر، والأمن الغذائي، والزراعة المستدامة.

7- تقتضي العديد من الغايات المتصلة بهدف التنمية المستدامة 14 (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة؛ والمعروف أيضاً بالهدف الأزرق) اعتماد إجراءات محددة في مصايد الأسماك، منها: تنظيم الصيد على نحو فعّال؛ وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ ومعالجة مسألة الإعانات التي تقدم لمصايد الأسماك؛ وزيادة المنافع الاقتصادية من الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛ وتأمين نفاذ صغار الصيادين إلى الموارد والأسواق؛ وتطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتتناول غايات أخرى متصلة بالهدف 14 منع التلوث البحري والحد منه، وإدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وحمايتها، وكلهم أولويات بالنسبة إلى مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية المستدامة.

⁴ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ. 2015. اعتماد اتفاق باريس [على الإنترنت]. FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1. <http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/109r01.pdf>; <http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/eng/10a01.pdf>

⁵ الأغذية والزراعة - مفتاح تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. www.fao.org/3/a-i5499e.pdf

⁶ بناء رؤية مشتركة للأغذية والزراعة المستدامتين. www.fao.org/3/a-i3940e.pdf

8- تتمتع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة الأخرى بأهمية بالنسبة إلى مستقبل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبالنسبة إلى مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها الفاو. فيتطلب الهدف 2 (القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة) مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، وضمان وجود نظم مستدامة لإنتاج الأغذية، وتطبيق الممارسات الزراعية المتينة. ومن شأن هذه المتطلبات أن تساهم بقدر أكبر في التشجيع على إيجاد المزيد من الحوافز وبذل المزيد من الجهود وتيسيرها دعماً لعمليات تربية الأحياء المائية وتجهيز الأسماك والصيد الفعال والتي يمكن تقاسم منافعتها. ومن شأن هذه المتطلبات أن تساعد أيضاً على الحد من التلوث المائي وتدهور الموئل بسبب الزراعة وغيرها من الأنشطة البرية. وتتناول غايات أخرى متصلة بالهدف 2 الاستثمار والتجارة وتقلب أسعار الأغذية. ويتم تناول حماية الموارد والنظم الإيكولوجية المائية الداخلية وإعادة تأهيلها وإدارتها في هدي التنمية المستدامة 6 (المياه) و15 (التنوع البيولوجي). وستوجه الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاستخدام والعمل اللائق (الهدف 8)، والاستهلاك والإنتاج (الهدف 12)، وتغير المناخ (الهدف 13)، الاعتبارات الخاصة بالسياسات والتخطيط والحوكمة في القطاع. وكذلك هي الحال مع الهدف 17 (وسائل التنفيذ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة) الذي يتناول الالتزامات بالتمويل، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والتجارة، والاتساق في مضار السياسات والمؤسسات، والشراكات والبيانات التي تتسم بتعدد أصحاب المصلحة، والرصد والمساءلة.

9- وتقدم الفاو المشورة للدول الأعضاء بشأن سياسات وعمليات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المتابعة والرصد والاستعراض، كما تتعاون مع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وشعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وفريق المهام المشترك بين الوكالات بشأن متابعة نتائج تمويل التنمية ووسائل التنفيذ ل خطة عام 2030، وغيرهم من الشركاء. وتساهم الفاو أيضاً في المنتدى السياسي الرفيع المستوى⁷ الذي يشكل الأرضية الرئيسية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، والذي يمكنه الاستناد على عمل هيئات ومنتديات حكومية دولية أخرى تستعرض التقدم المحرز وتناقش السياسات في مجالات محددة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي واللجان الفنية في الفاو.

أولاً- الرصد والاستعراض

10- أنشأت لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة في بداية عام 2015 فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة⁸ من أجل تيسير تطوير إطار المؤشرات لرصد أهداف خطة عام 2030 وغاياتها على الصعيد العالمي. وناقش فريق الخبراء المشترك بين الوكالات الآلية العالمية لإعداد التقارير بما في ذلك تحديد الهيئات المسؤولة عن جمع البيانات من أجل إعداد التقارير العالمية بشأن كل مؤشر على حدة. وتعمل الفاو كذلك

⁷ المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة: سيؤدي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والذي حل محل لجنة التنمية المستدامة، الدور الرئيسي في الإشراف على عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي:

<https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf>

⁸ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. <http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/>

مع كل من "الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات من أجل الرصد لما بعد عام 2015" و"الشراكة العالمية من أجل بيانات التنمية المستدامة" اللذين يسعيان إلى تعبئة الموارد من أجل بناء القدرات العالمية لجمع البيانات والإحصاءات.

11- ولقد شاركت الفاو بنوع خاص في عملية فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وقدمت صحائف وقائع منهجية مفصلة لمقترحات مؤشرات معينة للأهداف والغايات المتوخاة، بما في ذلك مقترحات مؤشرات الأهداف 2 و 14 و 15 على وجه الخصوص. وقد اعتمدت لجنة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة في مارس/ آذار 2016 اللائحة النهائية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي أصدرها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتي تغطي 231 مؤشراً للغايات الـ 169 الواردة في خطة عام 2030. ويتصل نحو 25 مؤشراً من مختلف أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر بولاية الفاو. وقد تم اختيار هذه الأخيرة لتكون الوكالة الراعية لعشرين مؤشراً لأهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تقدم المنظمة المساعدة على مستوى الرصد العالمي لهذه المؤشرات التي ترتبط أربعة منها بنوع خاص بمصايد الأسماك، كما هو مبين في الجدول 1 أدناه.

الجدول 1: مؤشرات غايات هدف التنمية المستدامة 14 المتصلة بمصايد الأسماك والتي ستدعم الفاو رصدها

هدف التنمية المستدامة 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة		
الغاية المتصلة بهدف التنمية المستدامة	المؤشر	الوكالة الراعية التي اختارها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
14-4 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020	14-1-1 نسبة الأرصد السمكية ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً	الفاو
14-6 حظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة	14-6-1 التقدم الذي تحرزه البلدان في درجة تنفيذ الصكوك الدولية الهادفة إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم	الفاو

		الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك، بحلول عام 2020
الفاو	14(ب)-1 التقديم الذي تحرزه البلدان في درجة تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسستي يقرّ بحقوق نفاذ مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ويحميها	14(ب) توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق
قسم شؤون المحيطات وقانون البحار في الأمم المتحدة بدعم من الفاو ووكالات أخرى في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات	14(ج)-1 عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على الصكوك المتصلة بالمحيطات والتي تطبق القانون الدولي، والموافقة عليها وتنفيذها من خلال الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية، كما هو مبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من أجل حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداماً	14(ج) تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها مستداماً عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"

12- ستشارك الفاو بقدر أكبر في جهود الرصد المرتبطة بغايات أخرى متصلة بهدف التنمية المستدامة 14 (مثل مؤشرات الغايات 1-14 و2-14 و7-14⁹)، وذلك من خلال المساهمة في إسداد المشورة الفنية حيثما تدعو الحاجة. ونظراً إلى أنه من المرجح أن يتم إضافة مؤشرات أخرى للرصد المواضيعي والوطني على لائحة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية المتفق عليها، اقترحت الفاو مؤشراً إضافياً من شأنه أن يدعم الجهود الخاصة بالغايات 6-14 من خلال المساعدة على رصد "التقدم الذي أحرزته صكوك التجارة المتعددة الأطراف أو الإقليمية التي تحظر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، أو التي تلغي الإعانات التي تساهم في الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم".

⁹ 1-14 منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025.

14-2 إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020.

14-7 زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

13- إن المؤشرات التي يُتوقع أن تساعد على رصد التقدم المحرز بشأن الغايتين 14-6 و14(ب) المتصلتين بهدف التنمية المستدامة المذكور أعلاه والمكوّن الخاص بمصايد الأسماك في المؤشر 14(ج) هي مؤشرات مركبة تم تطويرها استناداً إلى آلية الاستقصاء وإعداد التقارير القائمة لرصد التقدم في تطبيق مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وبالتالي، ستساهم ردود الدول الأعضاء على استقصاءات مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد التي تُجرى مرّة كل سنتين، في عملية إعداد التقارير من أجل الرصد العالمي للغايات المتصلة بمصايد الأسماك في خطة عام 2030، وستدعمها. وقد ارتفعت مؤخراً معدلات ردود الدول الأعضاء على استقصاءات مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، بشكل ملحوظ بعد إطلاق نظام يسهل الوصول إليه على شبكة الإنترنت لإعداد التقارير حول مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد.

ثانياً - نحو التنفيذ

14- نظراً إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد لأهداف التنمية المستدامة وإلى ترابطها، سيكون التنسيق والإدماج الاستراتيجي لجهود السياسات والتنفيذ التي تعالج عدّة غايات متّصلة بأهداف التنمية المستدامة، ضروريين من أجل تحقيق تغييرات دائمة وبنّاءة في السياسات والمؤسسات والمشاركة والالتزامات بالعمل، على المستويات المحلية والقطرية والدولية.

15- ويبرز الإرشاد والمشورة السياساتيان بشأن الجوانب المعيارية والمتصلة بالرصد في خطة عام 2030، كدعم رئيسي تطلبه البلدان من منظمة الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى ظهور طلب قوي على التنسيق والمشورة المتكاملة بشأن أبعادٍ مختلفة من خطة عام 2030. وقد أعدّ الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بمشاركة الفاو النشطة، وثيقة "تعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030: دليل مرجعي¹⁰ لفرق الأمم المتحدة القطرية (فبراير/ شباط 2016)"، مقدماً بذلك إرشاداً مهماً بشأن النظام من شأنه أن يعطي مجالاً أكبر لتقديم الدعم السياساتي كنتيجة مباشرة لمساهمات الفاو والوكالات المتخصصة الأخرى. إضافةً إلى ذلك، زوّدت الفاو المكاتب الميدانية بمعلومات وإرشادات موجّهة بشأن خطة عام 2030، على أن يتم تنظيم المزيد من أنشطة التدريب وتطوير القدرات في المستقبل القريب.

16- سبق أن بدأت بعض البلدان بإظهار حاجاتها إلى مساعدة منظمة الأمم المتحدة في تحديد الأولويات والأهداف الوطنية، وستعزز المكاتب القطرية في الفاو التعاون مع الفرق القطرية في الأمم المتحدة من أجل ضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني والإقليمي. وبما أن آليات التمويل ووسائل التنفيذ تستهدف الشراكات ومصادر التمويل المتعددة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وغير ذلك، ستركز الفاو على الدعوة والدعم الفني. ومن المتوقع أن تقود الفاو، بصفتها منظمة متخصصة منفتحة على المعرفة، الجهود الخاصة بالدعم الفني والتي ستتضمن من جملة أمور أخرى، إرشاداً لتحديد الغايات الوطنية، وإعداد الاستراتيجيات والسياسات، والحوكمة الرشيدة من أجل تصميم

¹⁰ تعميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030. دليل مرجعي لفرق الأمم المتحدة القطرية (فبراير/ شباط 2016).

الاستثمارات العامة والميزانية وتنفيذها بشكل أفضل. وبما أن رؤية الفاو ونهجها يعالجان احتياجات الناس والأرض على حدٍ سواء، ونظراً إلى الأولوية المسندة للأغذية والزراعة في خطة عام 2030، سيغطي الدعم غايات متصلة بكل أهداف التنمية المستدامة.

17- يهدف دعم الاستثمارات العامة أيضاً إلى تأمين بيئة تمكينية للاستثمارات الخاصة. وسيكون دعم الفاو لتابعة خطة عمل آديس أبابا متوائماً مع العمل على أهداف التنمية المستدامة وسيكمله كما هو مبين في الاستراتيجية الجديدة للمنظمة "لدعم الاستثمار في الأغذية والزراعة"¹¹. وترتبط الاستراتيجية ارتباطاً وثيقاً بكل من خطة عام 2030 وخطة عمل آديس أبابا، ممهدةً الطريق أمام مساعدة البلدان الأعضاء في إعداد مقترحات استثمار تتميز بجودة عالية وتعبئة الموارد لأهداف التنمية المستدامة المتصلة بولاية الفاو، وتنفيذها. كما ستبني الفاو قدرة أصحاب المصلحة القطريين على تصميم الاستثمارات وتنفيذها.

18- تتم مناقشة خطة عام 2030 في الأجهزة الفنية وأجهزة الحوكمة في الفاو. فعلى سبيل المثال، تناقش مؤتمرات الفاو الإقليمية التي تملك بنوداً على جدول أعمالها متصلة بأهداف التنمية المستدامة، السبل التي تسمح للدول الأعضاء بتحضير الأولويات والخطط الوطنية من أجل خطة عام 2030. وقد اقترحت ثلاث لجان فنية (لجنة الغابات ولجنة الزراعة ولجنة مصايد الأسماك) إدراج بند مخصص لأهداف التنمية المستدامة على جدول الأعمال. كما تدعم الفاو لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتساهم في فريق العمل التقني التابع لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة المنشأة حديثاً في لجنة الأمن الغذائي العالمي.

ثالثاً- خطة عام 2030 والنمو الأزرق

19- إن الإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية المائية البحرية والساحلية والداخلية، بما في ذلك الموائل والموارد، ضرورية لضمان استدامة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتقع الإدارة المستدامة لموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وسبل عيش المجتمعات التي تعتمد على الصيد وتربية الأسماك وتجهيزها، في صلب مبادرة النمو الأزرق التي أطلقتها الفاو. وتتشدّد أنشطة النمو الأزرق التي تجربها الفاو على نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية؛ وعلى تعزيز سبل العيش المستدامة لمجتمعات الصيد الساحلية؛ وعلى الإقرار بتنمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية ودعمها؛ وعلى النفاذ العادل إلى التجارة والأسواق والحماية الاجتماعية وشروط العمل اللائق على امتداد سلسلة القيمة الخاصة بالأسماك.

20- وسيكون من الضروري أن يكون أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين المعنيين بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على معرفة بخطة عام 2030 ومختلف أهداف التنمية المستدامة التي تحويها، وأن يعززوا التوعية

¹¹ استراتيجية لدعم الاستثمار في الأغذية والزراعة. www.fao.org/investment-in-agriculture/en/ على أن تتم إضافة الرابط إلى الوثيقة الفعلية عندما يصبح متوفراً.

والعمل على تحقيقها. وترشد خطة عام 2030 وتركز الجهود على إجراءات أكثر تكاملاً وأفضل تنسيقاً وتوجيهاً من أجل تيسير التغيير الفعال والتحسينات في بيئة تزداد تعقيداً وصعوبةً في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنمو المستدام. وفي تنفيذها لخطة عام 2030 ودعمها، ستساعد التدابير والوسائل لتنفيذ نهج النمو الأزرق المحلية والوطنية والإقليمية والدولية على تحقيق الغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الحياء المائية بطريقة متكاملة.

21- ويتسم بناء الشراكات وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة بأهمية كبرى في التقدم والنجاح بتعزيز أنشطة النمو الأزرق وتنفيذها بشكل فعال دعماً لغايات محددة ومتراصة متصلة بأهداف التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك:

- الشراكة العالمية من أجل المناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية¹² (وهي تغطي أهداف التنمية المستدامة 2 و13 و14)؛
- تعزيز الخطوط التوجيهية الطوعية¹³ لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وتنفيذها من جانب منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والدولية والحكومات (أهداف التنمية المستدامة 1 و2 و5 و8 و14)؛
- التعاون الوطني بين المؤسسات والتعاون الدولي بين الوكالات اللذين حصلوا بين المنظمة البحرية الدولية والفاو ومنظمة العمل الدولية في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وغيره من الجرائم المتصلة بالصيد من خلال تقديم الدعم لخطط العمل الوطنية والدولية لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم¹⁴، وإعداد السجل العالمي لسفن الصيد¹⁵، وتنفيذ اتفاق الفاو بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء¹⁶ وغيرها من الصكوك المتعلقة بالسلامة في البحر والعمل اللائق¹⁷ في مصايد الأسماك (هدفي التنمية المستدامة 14 و8)؛
- تقديم الدعم لتنفيذ الجهود المتصلة بهدف التنمية المستدامة 14 (ج) المبذولة في مجال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من صكوك إدارة المحيطات الملزمة والطوعية ذات الصلة، ورصدها واستعراضها، من

¹² الشراكة العالمية من أجل المناخ ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية www.fao.org/pacfa/en/

¹³ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر - www.fao.org/3/a-i4356e.pdf

¹⁴ الخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم؛ www.fao.org/fishery/topic/16159/en

¹⁵ السجل العالمي لسفن الصيد وسفن النقل المبردة وسفن التموين (السجل العالمي) www.fao.org/fishery/global-record/en

¹⁶ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه؛ www.fao.org/3/a-i1644t.pdf

¹⁷ اتفاقية العمل في صيد الأسماك رقم 188 الصادرة عن منظمة العمل الدولية؛ اتفاقية كيب تاون الصادرة في 2012 بشأن تنفيذ أحكام بروتوكول توريمولينوس لعام 1993 المتعلقة باتفاقية توريمولينوس الدولية لسلامة سفن الصيد، 1977 (اتفاقية كيب تاون)؛ لاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد لعام 1995.

خلال التشاور والتنسيق ضمن آلية التعاون المشتركة بين الوكالات في شبكة الأمم المتحدة للمحيطات¹⁸ وخارجها (هدفي التنمية المستدامة 14 و17).

22- ومن المتوقع أن يتم تحقيق بعض الغايات المتصلة بهدف التنمية المستدامة 14 بحلول العام 2020، مما يظهر الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي ما يتعلق بالغايات المرتبطة بمصايد الأسماك، يتضمن أساس الحوكمة للعمل بالفعل صكوكاً ومبادرات عالمية قائمة حالياً (مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، والخطوط التوجيهية الطوعية لأداء دولة العلم). وتحتاج هذه الصكوك والمبادرات إلى الالتزام السياسي والموارد المناسبين. ويقدم الزخم السياسي الذي ولدته أهداف التنمية المستدامة والالتزامات التي قطعتها البلدان، فرصاً لإسراع الدعوة والدعم.

23- وتشدد خطة عام 2030 على جهود تطوير القدرات، لا سيما جهود تقوية البيئة السياساتية، والترتيبات المؤسسية، والعمليات التعاونية التي تساعد على تمكين مجتمعات الصيد وتربية الأحياء المائية، ومنظمات المجتمع المدني، والفاعلين في سلسلة الأغذية البحرية، والهيئات العامة. وفي العديد من الحالات، سيستلزم تطوير الحلول للتحديات في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، التفاعل مع أصحاب المصلحة والمؤسسات من خارج القطاع والتعاون معهم والحصول على دعمهم. وتشجع خطة عام 2030 مثل هذا التفاعل والعمليات التي ستؤدي إلى مبادرات أكثر تكاملاً وفعالية وشمولاً وأفضل تنسيقاً لأنها تعالج عدّة غايات متصلة بأهداف التنمية المستدامة. وتقر مبادرة النمو الأزرق بالحاجة إلى إشراك القطاع الخاص وتمكين المجتمعات، وبالفرص المتاحة لتحقيق ذلك، وتهدف إلى تأمين أراضيات تشاورية ومبتكرة تيسر العمليات التحويلية على مستوى الإنتاج والمجتمعات وسلاسل القيمة.

24- وبشكل عام، لا يمكن تحقيق كافة أهداف التنمية المستدامة ما لم يتم القضاء على الجوع وسوء التغذية بحلول عام 2030. وفي الوقت نفسه، سيمهد تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة ومتسقة الطريق أمام القضاء على الجوع والفقر المدقع. وهناك حاجة إلى الإرادة السياسية القوية وإلى الاستثمار في الجهات الحيوية الكامنة وراء التغيير - أي أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعون الأسريون والنساء الريفيات والعمالون في مجال الصيد والمجتمعات الأصلية والشباب وغيرهم من الأشخاص المستضعفين أو المهمشين. وستساهم التدابير المعززة للنمو الأزرق بشكل ملحوظ في هذه الجهود.

¹⁸ شبكة الأمم المتحدة للمحيطات - آلية التعاون المشتركة بين الوكالات بشأن القضايا المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية في منظومة الأمم المتحدة. www.unoceans.org/